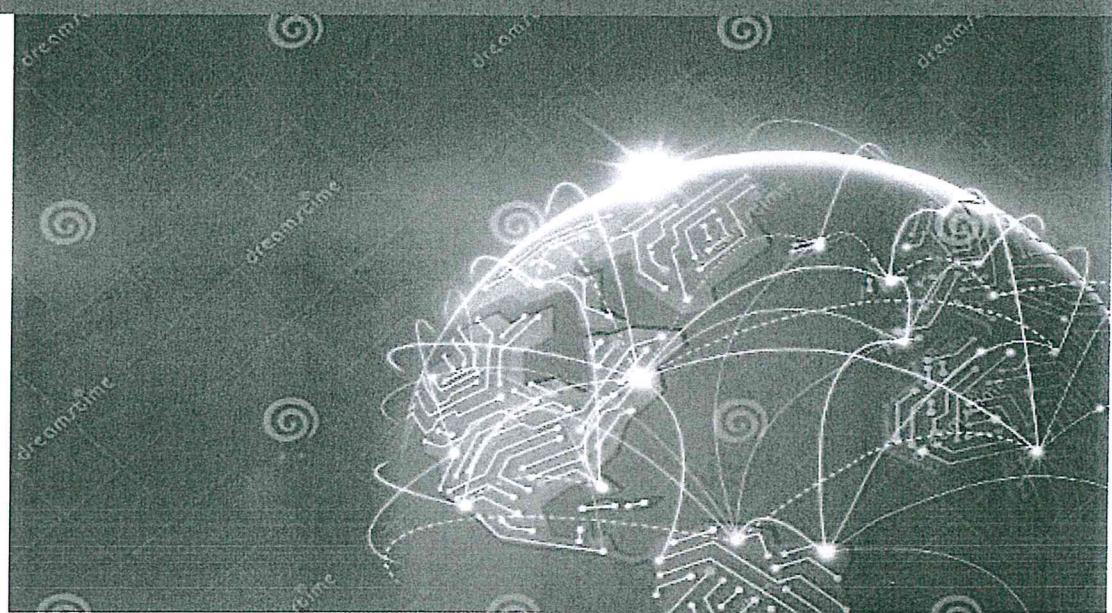




هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

التعليمات الخاصة بإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الانترنت (IXP) وت تقديم خدماتها



صادرة بموجب قرار مجلس مفوضي الهيئة رقم (٢٠٢١-٥) تاريخ (٢٠٢١/٠١/٣١)

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

هاتف: ٠٦-٥٥٠١١٢٠

فاكس: ٠٦-٥٦٩٠٨٣٠

الموقع الالكتروني : www.trc.gov.jo

✓ ١٤٠

المقدمة

نظرًا للنمو السريع للإنترنت في المملكة وزيادة عدد المستفيدين المستخدمين للإنترنت والزيادة المضطربة لحركة البيانات وتطور شبكات الاتصالات وزيادة عدد المرخصين مقدمي الانترنت، تعلن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات (TRC) عن اخطار استشارة لتعليمات خاصة بنقاط تبادل الانترنت (IXP) في الأردن، حيث تهدف هذه التعليمات المقترحة إلى:

- تعزيز المنافسة في سوق الاتصالات من خلال تحسين جودة وأسعار خدمات الإنترت
- تلبية الطلب المتزايد على خدمات الإنترنت في المملكة
- جذب الاستثمار الأجنبي لتلبية احتياجات السوق
- الحفاظ على حركة بيانات الانترنت على المستوى الوطني داخل المملكة الأردنية الهاشمية
- الارتفاع بقطاع الاتصالات الوطني ليكون كمركز إقليمي لحركة الإنترنت في المنطقة

هذا بالإضافة إلى مزايا عدة مثل توفير نقاط ربط محايدة ذات معايير عالمية تساهم بتحسين أداء شبكات الإنترنت في المملكة وتخفيض زمن الاستجابة وتحسين محتوى وحركة الإنترنت، حيث يتحقق ذلك من خلال وجود نقطة تبادل عالية السرعة والموثوقة توفر عملية الربط لجميع الشبكات الوطنية والدولية والشركات الكبرى المقدمة للمحتوى.

وقد أجرت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات دراسة عن وضع السوق الحالي والبيئة التنظيمية في الأردن. إلى جانب ذلك ، قامت الهيئة أيضًا بتقييم معايير أفضل الممارسات العالمية والإقليمية وتم اجراء مشاورات عديدة مع القطاع تلخصت في اجتماعات تمت خلال العامين الماضيين وعقد ورش عمل بحضور مندوبي منظمة RIPE NCC ومنظمة MENOG كما تم تزويد القطاع باستبيان اعد من قبل الهيئة متضمناً أبرز الممارسات العالمية للبدء بإنشاء نقاط ربط تبادل الانترنت والخيارات المتاحة وأبعاد إنشاء نقاط تبادل الانترنت وعقدت إجتماعات مطولة وشاملة لجميع الأطراف تم فيها تزويد المشاركين من القطاع بنتائج الاستبيان وتضمنت حلقات نقاش مكثفة بحضور الخبراء بمنظمة RIPE NCC ومنظمة MENOG وInternet Society؛ لغایات النقاش حول الشروط الواجب توفرها بنقاط تبادل الانترنت بالإضافة إلى عدة محاور حول من الجهة/الجهات التي ستدير وتنظم عمل نقطة ربط تبادل الانترنت بالمملكة بما في ذلك مكان الإستضافة الأنسب.

كما قامت الهيئة بناءً على المشاورات وحلقات النقاش والاستبيان بنشر استشارة حول قرار تنظيمي بخصوص نقاط تبادل الانترنت IXP في العام ٢٠١٩ اعقبها تمديد اكثراً من مرة بناءً على طلب المرخصين وخلصت الهيئة إلى اصدار قرار تنظيمي بالتعليمات في العام ٢٠٢٠ ثم تلقت الهيئة طلبات باعادة النظر بالقرار من ثلاثة شركات هي زين وأورانج وأمنية بينما رحب باقي المرخصين بهذا القرار لما له من فوائد عديدة للمملكة وحركة الانترنت على المستوى الوطني بل وتقدم بعض المرخصين بطلبات لانشاء نقاط ربط الانترنت بناءً على التعليمات إلا ان الهيئة ونظراً لتعاملها بشفافية مع كافة الجهات ارتأت ارجاء اصدار التعليمات واعادة النظر بها وقامت بمخاطبة جميع المرخصين لتقديم ملاحظاتهم وإقتراحاتهم حول نقاط تبادل الانترنت وعقدت اجتماعاً معهم إلا ان المرخصين لم يقدموا أيه مقترفات أو ملاحظات ومع ذلك وخلال الاجتماعاً المذكور فقد قامت الهيئة باعطاء المرخصين مهلة جديدة لتقديم ملاحظاتهم ومقترفاتهم بعد النقاش الذي تم خلال الاجتماع.

وفي هذا الصدد فإن المملكة تعتبر متأخرة في مواكبة أفضل الممارسات الدولية ومجاراة الدول الأخرى في تشريع وتفعيل نقاط ربط الانترنت لتطوير النظام البيئي للانترنت، وقد ظهرت نقاط الانترنت على مستوى العالم منذ أكثر من ٢٠ عاماً، وتضمنت عدة سيناريوهات كطريقة مثل لتحسين مسارات حركة تبادل البيانات المباشر بين الشبكات، والمعرف بالمعروف أيضاً باسم "الربط المباشر" (direct Peering) بدلاً من استخدام خدمات شبكات أخرى لربطهما والتي تعرف أيضاً باسم "الخدمة العبورية لتمرير حركة الانترنت" (Transit) وبمرور السنين تم تأسيس الكثير من نقاط تبادل الانترنت على مستوى العالم في حوالي أكثر من مئة (١٠٠) دولة. فعلى سبيل المثال وبما يخص المنطقة المحيطة تم تأسيس أول نقطة ل الانترنت في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٨ وفي البحرين في عام ٢٠٠٣ وفي الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٢.

استناداً إلى الوضع الراهن للسوق والبيئة التنظيمية في المملكة ترى الهيئة أن نقاط تبادل الانترنت سوف تساهم بشكل أساسي في تطوير الأنظمة البيئية ل الانترنت في المملكة، مما يجذب المستثمرين الذين يتداولون حركة البيانات عبر نقاط الانترنت. وعلى الرغم من قيام بعض مقدمي الخدمة الذين يمتلكون البنية التحتية بتبادل حركة الانترنت جزأياً في الأردن فيما بينهم، إلا أن تلك الحركة المحلية ما زالت تتبع مسارات دون المستوى الأمثل أو تغادر الأردن حيث إن غالبية الحركة تعود إلى موقع الكترونية تتم استضافتها خارج

الأردن، وهذا يشمل العديد من المواقع في مجالات عدة مثل الإعلام وشركات التجزئة والنقل ومواقع التواصل الاجتماعي، كما لا يوجد استضافة في المملكة لمقدمي خدمات المحتوى الكبار.

في البلدان التي لم تؤسس فيها نقاط ربط للإنترنت من البداية، نجد في بعض الحالات أن الجهات التنظيمية تتدخل لدعم تأسيس نقاط ربط الإنترت، وقد تم تبني العديد من التدابير التنظيمية في هذا الشأن ، بما في ذلك التأسيس المباشر لنقاط تبادل الإنترت والدعم المالي ومتطلبات المشاركة، والتي تتطلب سهولة الوصول إلى نقاط إسقاط الكابلات الدولية لنقاط تبادل الإنترنت.

في ضوء هذا الوضع والتأخير في اصدار التشريع اللازم وتفعيل نقاط الربط في المملكة والاهداف والمزايا الواردة في هذه الوثيقة، فإن الهيئة ترغب في ضمان التطور السريع للإنترنت وسرعة تشغيل نقاط الربط للإنترنت في المملكة عن طريق إصدار القرارات التنظيمية الازمة.

وتفيد الهيئة ان من اهم الاهداف والمزايا التي تدعوا الى ضرورة توفير نقاط تبادل الإنترنت تماشياً مع المهام الموكولة للهيئة بموجب قانون الاتصالات واستنادا الى ما نصت عليه السياسة العامة للقطاع فإن القرار التنظيمي لنقاط تبادل الإنترنت يهدف الى:

- دعم تطوير نظام بيئي عالمي للإنترنت في الأردن ، بما في ذلك جذب الاستثمار الدولي في هذا المجال.
- ترسیخ مكانة الأردن كمركز إقليمي لحركة الإنترنت الدولية.
- تحسين تجربة المستخدمين / المستفیدین من استخدام الإنترت في الأردن.
- تجنب استخدام خطوط الربط الدولية لتداول حركة الإنترنت بين الأعضاء المحليين.
- خفض التكاليف وتوفير ساعات إنترنت كبيرة.
- تحسين جودة الإنترنت.
- تعزيز وتحسين محتوى وحركة الإنترنت.
- إتاحة اتصال عالي الموثوقية والمرنة.
- تقليل زمن الاستجابة للاتصال بالإنترنت على المستخدمين المحليين.
- توفير بيئة محفزة لتطوير منظومة الإنترنت.

AM
✓

١.	التسمية	تسمى هذه التعليمات "تعليمات انشاء وتشغيل نقاط تبادل الانترنت (IXP) وتقديم خدماتها" الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات استناداً لنص المowad (٦/ح) و(٢٢/أ) و(٢٣) و(٣٨) من قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته ويعمل بها من تاريخ إقرارها من قبل مجلس مفوضي الهيئة ونشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة.
٢.	التعريف	يكون للكلمات والعبارات التالية حيّثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدلُّ القراءة على غير ذلك، ويكون للكلمات والعبارات غير المعرفة أدناه المعاني المخصصة لها في القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
٣.	القانون	قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته.
٤.	الهيئة	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات المنشأة بموجب أحكام القانون.
٥.	المجلس	مجلس مفوضي الهيئة
٦.	الرئيس	رئيس مجلس المفوضين للهيئة / الرئيس التنفيذي
٧.	الرخصة	الإذن المنوح من الهيئة أو العقد أو الاتفاقية الموقع أي منها بين الهيئة والشخص للسماح له بإنشاء وتشغيل وإدارة شبكة اتصالات عامة أو تقديم خدمات اتصالات عامة أو استخدام ترددات راديوية، وذلك وفق أحكام القانون والأنظمة الصادرة بموجبه.
٨.	السياسة	السياسة العامة للحكومة الأردنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد الصادرة في ٢٠١٨
٩.	نقطة تبادل الانترنت (IXP) أو نقطة الربط	

<p>البنية التحتية المادية الموجودة في الأردن والحاصلة على موافقة من الهيئة ، وتسمى أيضًا IX، أو نقطة التناظر PEERING POINT والتي يتم من خلالها تبادل حركة الانترنت بين كافة الجهات المعنية بالانترنت ومحتوه مثل بين مشغلي الشبكات المرخصة ومقدمي خدمة الانترنت والتي تسهل الاتصال بين الشبكات القائمة على الانترنت.</p>	
<p>العضو المرخص له الذي يتصل بنقاط تبادل الانترنت IXP</p>	٩/٢
<p>شبكة توصيل او توزيع المحتوى "CDN Content Delivery Network"</p>	١٠/٢
<p>هي كيان يمتلك شبكة ضخمة من الخوادم الموزعة والممتدة جغرافياً والتي تعمل معًا لتوفير توصيل سريع لمحوى الانترنت المشارك في IXP على سبيل المثال لا الحصر شركة Google, Amazon, AT&T, Facebook, Yahoo, Microsoft</p>	
<p>الربط البياني الربط المادي والمنطقي لأنظمة الاتصالات من أجل السماح لمستخدمي أحد أنظمة الاتصالات بالاتصال بمستخدمي نفس أو أنظمة اتصالات أخرى أو الوصول إلى الخدمات التي يقدمها مرخص له آخر وتتخضع لتعليمات الربط البياني الصادرة عن الهيئة.</p>	١١/٢
<p>المرخص له الشخص الذي حصل على رخصة اتصالات فئوية أو فردية وفقا لأحكام قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته.</p>	١٢/٢
<p>الموافقة الموافقة الصادرة عن الهيئة على إنشاء و تشغيل نقاط تبادل الانترنت (IXP) وتقديم خدماتها.</p>	١٣/٢
<p>خدمة الاتصالات العامة خدمة الاتصالات المقدمة للمستفيدين عامة أو لفئة معينة منهم مقابل أجر وفقا لأحكام القانون.</p>	١٤/٢
<p>المستفيد الشخص الذي يستفيد من خدمة الاتصالات العامة باستخدام عمليات الاتصال.</p>	١٥/٢
<p>نموذج الطلب نموذج طلب إصدار/تجديد/تعديل موافقة على إنشاء و تشغيل نقاط تبادل الانترنت (IXP) وتقديم خدماتها باستخدام أي من وسائل الاتصالات وفق للشعار المقدم للهيئة من المرخص له.</p>	١٦/٢

مقدم الطلب	١٧/٢
الشخص المعنوي الذي يقدم بطلب إنشاء وتشغيل نقاط تبادل الانترنت (IXP) وتقديم خدماتها.	
الطلب	١٨/٢
نموذج الطلب والملحقات ذات العلاقة المقدمة من المرخص له للهيئة للحصول على موافقة إنشاء وتشغيل نقاط تبادل الانترنت (IXP) وتقديم خدماتها للعموم وفقاً لأحكام اتفاقية الترخيص.	
الرخصة الفئوية	١٩/٢
رخصة لتقديم خدمات الاتصالات العامة و/أو تشغيل شبكات الاتصالات العامة التي لا تتطلب استخدام الموارد النادرة، أو تتطلب استخدام الموارد النادرة التي تم استثناؤها على وجه الخصوص من قبل الهيئة من متطلبات الحصول على الرخصة الفردية وفقاً لما هو منصوص عليه في البند ٧/٣ من تعليمات إجراءات تقديم الطلب ومعايير اختيار المرخص لهم للاتصالات العامة.	
الرخصة الفردية	٢٠/٢
رخصة لتقديم خدمات الاتصالات العامة و/أو تشغيل شبكات الاتصالات العامة التي تستخدم الموارد النادرة في تقديم بعض أو كل الخدمات أو في تشغيل الشبكات التي تستخدم الموارد النادرة التي لم تستثنها الهيئة من متطلبات الحصول على الرخصة الفردية وفقاً لما هو منصوص عليه في البند ٧/٣ تعليمات إجراءات تقديم الطلب ومعايير اختيار المرخص لهم للاتصالات العامة.	
التعليمات	٢١/٢
تعليمات ومتطلبات إنشاء وتركيب وتشغيل نقاط تبادل الانترنت (IXP) وتقديم خدماتها والصادرة بمقتضى أحكام المواد (١٢/أ) و (٦/ح) و (٢٥) من قانون الاتصالات.	
أحكام تنظيمية	٢٢/٢
أي تعليمات أو قرارات تنظيمية صادرة عن الهيئة وفقاً لقانون الاتصالات.	
منشئ نقطة ربط تبادل الانترنت أو مقدم خدماتها	٢٣/٢
المرخص له الحاصل على موافقة من الهيئة لغايات إنشاء وتشغيل نقطة تبادل الانترنت وتقديم خدماتها للعموم	
الاشعار	٢٤/٢

<p>الطلب المقدم من المرخص له لاعلام الهيئة برغبته تقديم خدمة نقاط تبادل الانترنت وانشائها وتشغيلها وفقاً لهذه التعليمات استناداً للبند (٧) من الملحق (ب) من الرخصة</p>	
<p>نطاق التطبيق تطبق هذه التعليمات على جميع المرخص لهم الذين يرغبون بإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الانترنت وتقديم خدماتها وفقاً لاحكام هذه التعليمات.</p>	٣
<p>اجراءات وشروط الحصول على الموافقة لنقطة تبادل الانترنت (IXP) تقديم الطلب الى الهيئة للحصول على موافقتها وتعبئة النموذج المخصص لهذه الغاية، بالإضافة الى القيام بتزويد الهيئة بكافة الوثائق الازمة من قبل مقدم الطلب، على أن توفر لدى مقدم الطلب الشروط الآتية:</p>	٤
<p>يلتزم مقدم خدمة نقطة تبادل الانترنت بابرام اتفاقيات ربط بياني مع المرخص لهم الاخرين وفقاً لتعليمات الرابط البياني.</p>	١/٤
<p>ان يكون مقدم الطلب مرخص له من قبل الهيئة وحاصل على رخصة</p>	٢/٤
<p>تجهيز مركز تشغيل البيانات حسب أحدث المواصفات والمعايير العالمية المعتمدة متضمناً على سبيل المثال لا الحصر ISO ، NIST ، والمعايير الموضوعة من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات ITU ، بالإضافة الى تركيب أنظمة مراقبة وحماية واطفاء حريق وبيئة وأنظمة تكيف وحماية البيانات على أعلى مستوى.</p>	٣/٤
<p>تزويد الهيئة بنسخ اصلية لكافية الوثائق الرسمية التي ثبت وجود اتفاقيات ربط مع شبكات توصيل او توزيع المحتوى "CDN".</p>	٤/٤
<p>تقديم دراسة شاملة تتضمن الكلف الرأسمالية والكلف التشغيلية للأعضاء ونقطة الربط والأرباح المتوقعة.</p>	٥/٤
<p>يحق لأكثر من مرخص له الحصول على الموافقة.</p>	٦/٤
<p>تزويد الهيئة ما يثبت إمتلاك مقدم الطلب لجميع الامكانيات الفنية والموارد البشرية والخبرات</p>	٧/٤

	والمؤهلات اللازمة في مجال العمل بنقاط تبادل الانترنت.
٨/٤	تقديم وصف تفصيلي لنوع خدمة (خدمات) نقطة تبادل الانترنت المنوي تقديمها في المملكة، بالإضافة الى بيان اي خدمات أخرى مراد تقديمها.
٩/٤	الالتزام بالمتطلبات الخاصة بالموقع الفيزيائي لنقطة الربط.
.٥	المتطلبات الخاصة بالموقع الفيزيائي لنقطة ربط تبادل الانترنت عند اختيار الموقع الذي سيتم تخصيصه لنقطة الربط IXP يجب تحقيق العوامل التالية:
١/٥	البعد ما أمكن عن أماكن تأثير الكوارث والحروب والتجمعات والأهداف التخريبية.
٢/٥	القرب من الأماكن الرئيسية لمشغلي شبكات الاتصالات العامة ومقدمي خدمات نقل البيانات (الإنترنت) العاملين داخل المملكة
٣/٥	إمكانية استخدام مصادر الطاقة المتجدددة
٤/٥	توفر المساحة اللازمة لتشغيل الأجهزة والمعدات والخوادم وكافة الأنظمة والقابلية للتتوسيع مستقبلاً اذا اقتضت الحاجة لذلك.
٥/٥	القرب من البنية التحتية الأرضية من شبكات اتصالات الياف ضوئية وطرق معبدة وسهولة الوصول اليها.
٦/٥	تركيب وتشغيل جميع الضوابط الأمنية اللازمة والتي تشمل: أنظمة مراقبة وحماية يتم ربطها مباشرة مع مديرية الامن العام، سياج محكم الاغلاق حول الموقع ، ابواب محكمة الاغلاق لجميع المداخل والمخارج، توفير حراسة أمنية على مدار الساعة، الخ)
٧/٥	توفر مصادر الطاقة الكهربائية.
.٦	الالتزامات وواجبات ومسؤوليات مقدم خدمة نقطة ربط تبادل الانترنت
١/٦	عدم ايقاف تشغيل نقطة الربط الا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الهيئة.
٢/٦	توفير الخدمة بضمان تشغيل البنية التحتية والخدمات والأنظمة لنقطة الربط (٢٤ × ٧ × ٣٦٥)، بمتوسط وقت تشغيل لا يقل عن ٩٩.٩٩٩٪.
٣/٦	معاملة جميع الأعضاء بعدالة ومساواة دون تمييز.
٤/٦	تقديم الخدمات المسموح بها بموجب الرخص والموافقات الصادرة عن الهيئة.

٥/٦	وجود البنى التحتية الخاصة بنقاط الربط وجميع الموظفين العاملين في تشغيلها وإدامتها داخل المملكة.
٦/٦	عدم تقديم الخدمات الصوتية للعموم، أو توفير خدمات مكالمات صوتية ثنائية أو احادية الاتجاه للعموم، أو التسهيل لاستخدام بنائهم التحتية من قبل أطراف ثالثة لتقديم مثل هذه الخدمات دون الحصول على المواقف و/أو الترخيص المسبقة من الهيئة.
٧/٦	توفير الوسائل الازمة لخدمة وتشغيل الربط الاحتياطي لاعضاء مباشره في حالات انقطاع الربط الاساسي.
٨/٦	يجوز لمقدم الخدمة تأسيس عدة مواقع لربط المباشر (Direct Peering) داخل المملكة شريطة أن يتزامن تقديم موافقة من الهيئة كإجراء جديد.
٩/٦	على مقدم الخدمة نشر وتحديد سياسة الربط المباشر، بما في ذلك قواعد تبادل حركة الانترنت، وجعلها متاحة للعموم، وتطبيق سياسة الربط المباشر على جميع أعضاء نقطة تبادل الانترنت بمساواة ودون تمييز.
١٠/٦	ترويد الهيئة بالاسباب الموجبة لرفض العضوية والتي يجب ان تكون وفقا لسياسة قبول العضوية المعتمدة من الهيئة والمنشورة من قبل مقدم الخدمة للعموم.
١١/٦	تحديد وتحديث المتطلبات الفنية لربط وقيمة الخدمات المقدمة والفوائد الممكن تحقيقها ونشرها للعموم.
١٢/٦	تحديد سياسة التسعير المنوي تطبيقها على جميع الأعضاء بدون أي تمييز، وبيان آلية وتفاصيل التعرفة الخاصة به ونشرها للعموم، بحيث تشمل سياسة التسعير والرسوم المكررة (إن وجدت)، ورسم تجديد العضوية (إن وجدت)، وأي رسوم أخرى مطبقة مثل تلك المطبقة عن تبادل نقل البيانات، ويجب أن تشمل سياسة التسعير باقات أو مستويات مختلفة تتضمن تسعير الربط لمنافذ ذات سعات مختلفة (Port Speed) لتبادل نقل حركة البيانات مثل (1G, 10G & 100G) على سبيل المثال لا الحصر.
١٣/٦	اللتزام بجميع التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات النافذة والمعمول بها في داخل المملكة.
١٤/٦	الالتزام بتوفير كافة الاجراءات والتدابير الفنية المناسبة لضمان استمرار تقديم الخدمة لجميع الاعضاء دون اي تمييز وبخاصة عند حدوث اي مشاكل او حوادث طارئة مثل الكوارث الطبيعية وغيرها.
١٥/٦	إبلاغ الهيئة وأي جهة حكومية ذات علاقة، من دون تأخير غير مبرر، حال معرفته بوجود

	أي محتوى أو غيره من المعلومات على شبكة و/أو على أي أنظمة الأعضاء المرتبطة معه ولدية سيطرة عليها قد تمثل مخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في المملكة.
١٦/٦	توفير أي معلومات تطلبها الهيئة وتزويدها لها خلال المدة التي تحددها الهيئة، وبخلاف ذلك يحق للهيئة اتخاذ القرار المناسب بحق المخالف.
١٧/٦	تحفيز وتشجيع وتمكين مزدوي خدمات نقل البيانات الأقليميين والعالميين ومزودي شبكات المحتوى ومشغلي شبكات الاتصالات المحلية من اجراء الربط المباشر لمساهمة في جعل المملكة بيئة محفزة للاستثمار ومركز رئيسياً لتقديم الخدمات.
.٧	أحكام عامة
١/٧	يحق لاي مرخص له او لاي عضو من الاعضاء القيام بالربط مع مقدم خدمة نقاط ربط انترنت واحد او اكثر.
٢/٧	يحق للهيئة في اي وقت من الاوقات فرض اي متطلبات او قيود على الاعضاء في نقاط تبادل الانترنت.
٣/٧	توفير كافة الوسائل اللازمة وعلى مدار الساعة لتمكين الهيئة من إجراء جميع أنواع عمليات التدقيق على أنظمة نقاط تبادل الانترنت والتحقق من إمتثالها للضوابط والممارسات الفضلى لأمن المعلومات، سواء من قبل كادرها أو بمن تراه مناسباً وعلى مقدم الخدمة تقديم ما يلزم لتسهيل عملية التدقيق للهيئة.
٤/٧	يحق للهيئة وضع معايير خاصة بجودة الخدمة لمقدمي نقاط تبادل الانترنت، إذا قررت الهيئة ذلك. وبإضافة إلى ذلك، يمكن أن يقدم مقدمو خدمات نقاط تبادل الانترنت اتفاقيات لجودة الخدمة بشكل خدمات ذات قيمة مضافة ووفقاً لسياسة التسعير المعرونة دون المساس بضمان جودة الخدمات المقدمة بالشكل الذي يلبي متطلبات عمل الاعضاء.
٥/٧	يجب على مقدمي خدمات نقاط الربط الالتزام بجميع القوانين والتشريعات النافذة والخاصة بالمحتوى.
٦/٧	لا يتحمل مقدمو خدمات نقاط تبادل الانترنت أية مسؤولية عند حجب أي محتوى مخالف للتشريعات الناظمة المعتمدة في المملكة بناء على قرار صادر من قبل الجهات الحكومية المعنية.
٧/٧	في حال عدم تقديم أية جهة لإنشاء نقطة تبادل انترنت، يحق للهيئة التنسيق مع القطاعين العام والخاص لإنشائها وللهيئة الحق في فرض الشروط والمتطلبات التي تراها مناسبة والتي تتوافق مع المصلحة الوطنية.



<p>في حال عدم موافقة الهيئة على الطلب، يمكن لمقدم الطلب إعادة تقديم الطلب لمرة واحدة خلال مدة اقصاها (٣٠) يوم من تاريخ اشعاره بعدم الموافقة، وذلك حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية عند إنشاء أية نقطة ربط جديدة.</p>	٨/٧
<p>إنشاء وتقديم خدمات نقاط تبادل الانترنت دون الحصول على موافقة من قبل الهيئة يعتبر مخالفة للقانون وللهيئة ايقاع المخالفة المناسبة على المخالف وفقا لاحكام القانون، وفي حال كان المخالف مرخص له فالهيئة الحق بمخالفته وفقا للقانون والرخصة الموقعة معه.</p>	٩/٧
<p>للهمزة الزام مقدم الخدمة قبول اي عضوية مباشرة اذا ارتأت ذلك مناسباً وفقاً للمصلحة الوطنية.</p>	١٠/٧

١٧ / ٥ ، ٢٠٢٤



هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

نموذج طلب موافقة على إنشاء نقاط تبادل إنترنت محلية IXP وتقديم خدماتها

/ / تاريخ الطلب :

القسم الأول : معلومات مقدم الطلب

رقم الملف / لاستعمال الهيئة :

الإسم التجاري :

رقم شهادة التسجيل :

العنوان (بالتفصيل) :

المدينة /

المنطقة /

الحي /

شارع /

رقم البناءة /

الطابق

مرخص (ونوع الرخصة :
غير مرخص
وتاريخ انتهاء صلاحيتها:

صفة مقدم الطلب

اسم الشخص المفوض
عن مقدم الطلب لتقديم
الطلب

القسم الثاني : الوثائق المرفقة

شهادة تسجيل من مراقب الشركات
نموذج تفويض من الشركة إلى الشخص المفوض سارية المفعول لغاية سنتان على الأقل من تاريخ تقديم هذا الطلب
كشف حساب ينكي صديق حسب الأصول
صورة عن هوية الشخص المفوض عن الشركة
مخطط شبكة المعلوماتية الخاصة بالشركة (System and Network Design) ولائحة بعناوين الانترنت
العالمية المسجلة (Real IP Address) إن وجدت
نسخ عن الوثائق الرسمية التي تثبت وجود اتفاقيات ربط مع شبكات توصيل او توزيع المحتوى "CDN" (إن وجدت
- وبيان السبب في حال عدم توفرها)
يرفق تعهد من مقدم الطلب بالالتزام بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في الأردن
يرفق تعهد من مقدم الطلب بالالتزام بأية متطلبات تطلبها هيئة تنظيم قطاع الاتصالات فور طلبها ودون تأخير

٢٠١٧/٦/٤

١- تفاصيل وصف الشركة (نطاق العمل ، الموقع الإلكتروني ، المقر الرئيسي والانتسابات ، المكاتب في الأردن ، الدول العاملة .. إلخ.)

- أقر بأن جميع المعلومات المقدمة صحيحة وموثقة ، وسأقدم نسخة معتمدة من المستندات التالية:
- بطاقة الهوية لجميع الأشخاص المفوضين من قبل الشركة
- شهادة تسجيل مصدقة حسب الأصول من وزارة الصناعة والتجارة
- بيان عدم إشهار افلس مصدق حسب الأصول / أو تقرير إنتماني من البنك المعتمد من قبل الشركة

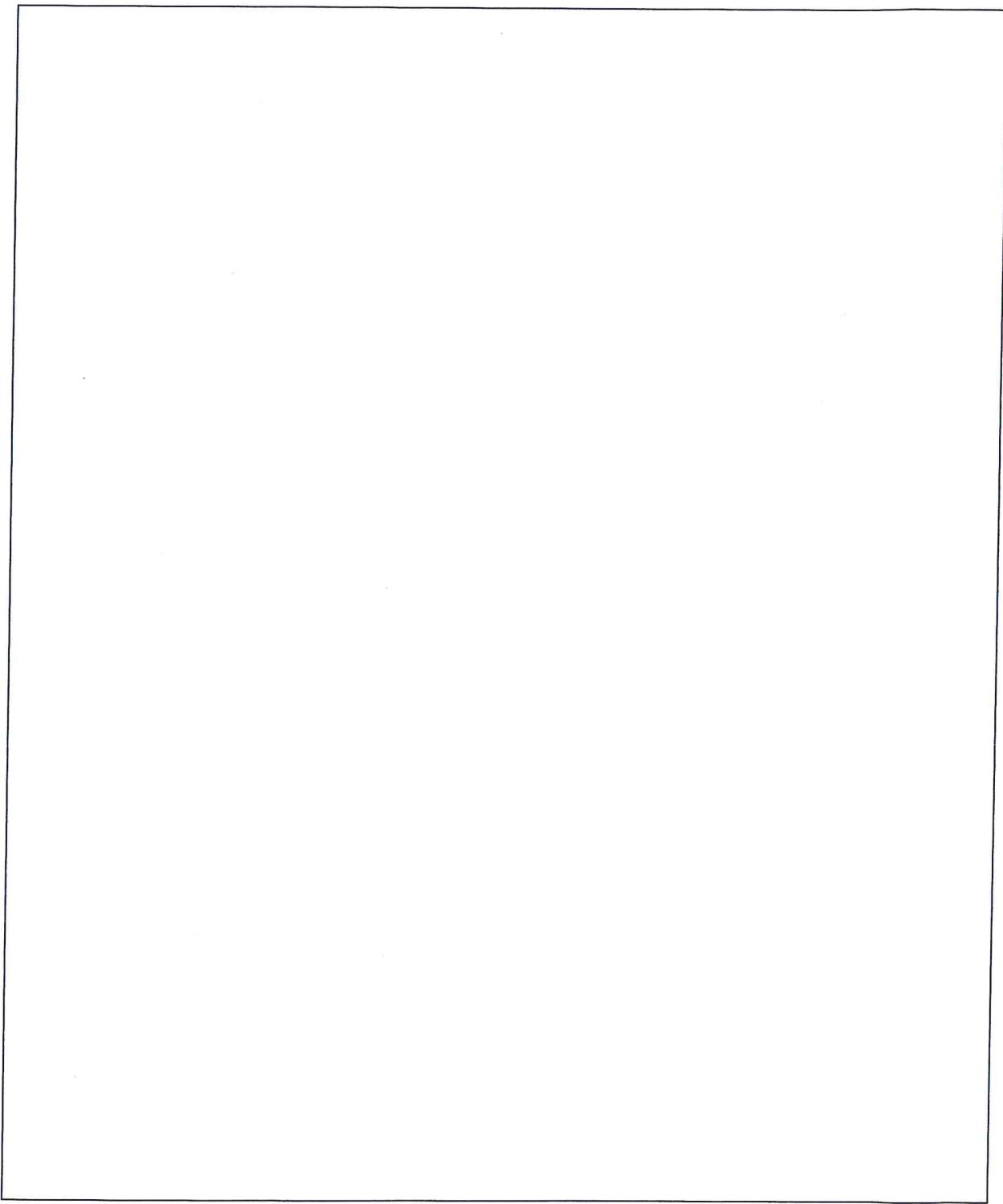
المفوض عن مقدم الطلب

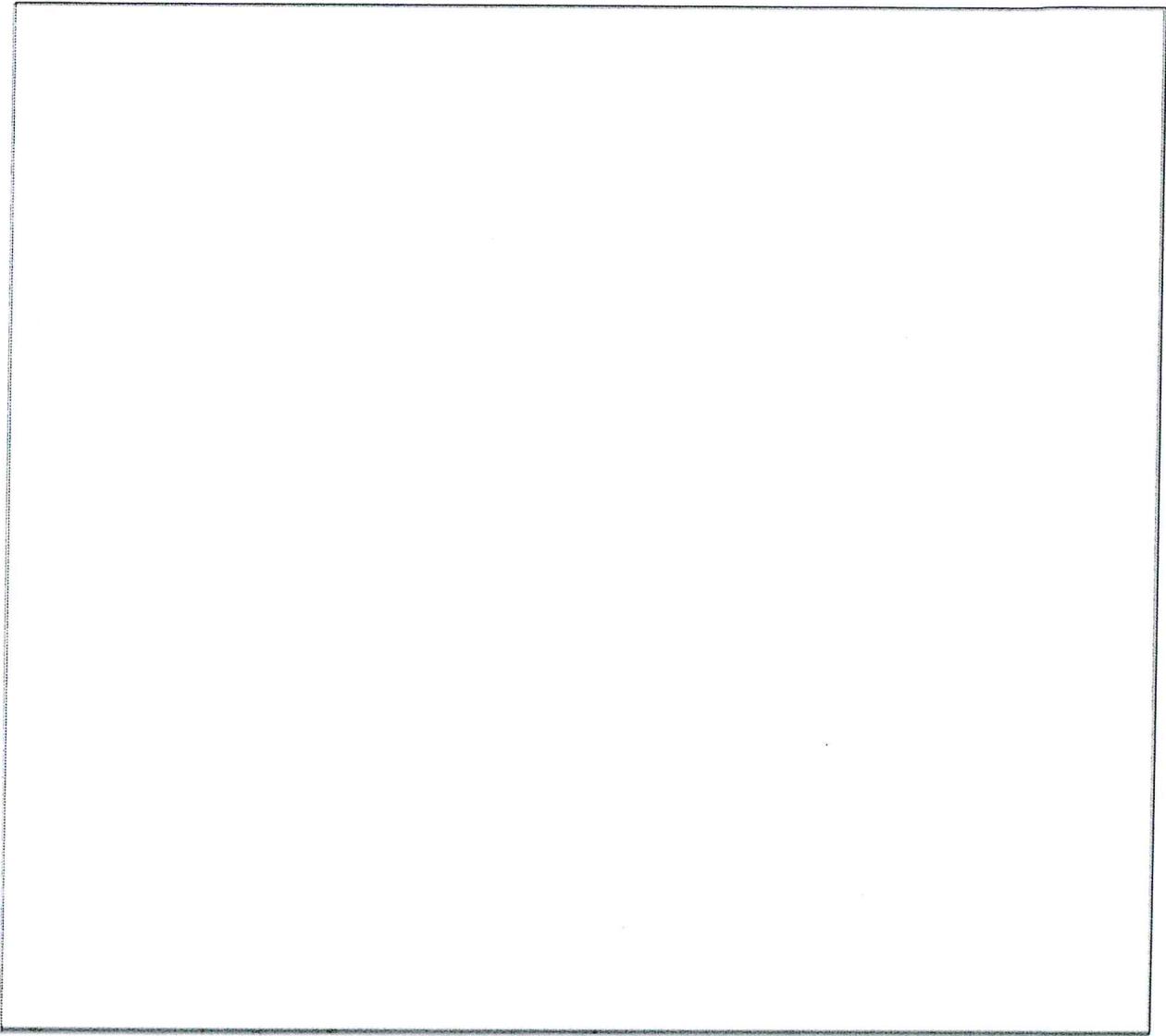


القسم الرابع : آلية تنفيذ نقطة الربط

1- تقديم أسس وآلية العمل لغاييات إتمام نقطة الربط، وآليات التنسيق مع الأعضاء المقترنين والاتفاقيات التجارية بين مقدم الطلب والأعضاء، وعدد الأعضاء المتوقعين للمرحلة الأولى والمراحل اللاحقة.. الخ

تشجيع الشركات ومزودي المحتوى على الربط....





القسم الخامس: لاستعمال الهيئة
ال رسمي

اسم الموظف _____ التوقيع _____

ملاحظات.....

.....
.....
.....
.....
.....

م.د ١٧ ٢٠١٤